الأنباء
الاثنين 30 يوليو 2012

مركز رياض

www.riyad_center.com
رياض الصانع

المبرمج الحرامي

الواضح أن الجريمة الإلكترونية هي جريمة العصر التي يتصف الجناة فيها بأنهم على قدر كبير من الذكاء والقدر الوفير من العلم والإلمام بالتكنولوجيا بصورة دقيقة وبحرفية شديدة.
ومع التوسع في استخدام شبكة الإنترنت ودخول جميع فئات المجتمع إلى قائمة المستخدمين بدأت تظهر وباستمرار جرائم على الشبكة متنوعة وكثيرة وازدادت مع الوقت، إضافة إلى تعدد صورها وإشكالها وأصبحت جريمة سرقة الأموال من أكثر الجرائم انتشارا على شبكة الانترنت باستخدام معلومات عن البطاقة الائتمانية للعميل وكذلك الرقم السري لحسابه وبعض البيانات الشخصية ثم يقوم بالسطو على الحساب وتحويل الأموال إلى حسابات أخرى معلومة لديه دون دراية للعميل صاحب الحساب الأصلي.
أن التطورات المتسارعة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات ساعدت في تطوير برامج ومعلومات جديدة وهذه الأخيرة تصبح ضارة ومؤذية ومهددة للأنظمة والدول بشكل عام، لذلك من الضروري توفير الحماية الجنائية للأموال المتداولة في نطاق التجارة الالكترونية لهذه الأموال التي دائما وأبدا تكون محلا لجرائم السرقة والنصب وخيانة الأمانة والإتلاف العمدي في التحويل الالكتروني للأموال، والبطاقة الالكترونية تتعرض دائما للاستخدام غير المشروع لتلك الأموال، فأساليب جريمة السرقة هذه الأيام فهي متطورة وتعتمد على التكنولوجيا الحديثة وقدرة المبرمج السارق لتلك الأموال بتفوقه وذكائه واستخدامه لتلك الأدوات.
هذه مقدمة بسيطة وضرورية لما نشر بجريدة «الأنباء» يوم الأحد 2012/7/22 تحت عنوان «استعان ببطاقة شقيقه الذي غادر البلاد منذ عامين ـ مبرمج يستغل عبقريته ليشفط 24 ألف دينار من ثلاثة صرافين »وتفاصيل الخبر أنه «تمكن رجال الإدارة العامة للمباحث الجنائية من ضبط مبرمج كمبيوتر «لبناني «استغل عبقريته وثقة الآخرين به للاستيلاء على 24 ألف دينار من حسابات عملاء أحد البنوك في قيامه بثلاث عمليات تحويل غير شرعية من أجهزة ثلاثة صرافين يعملون في البنك وتبين ان عمليات التحويلات تمت من أجهزتهم الخاصة وباستخدام الكلمات السرية الخاصة بكل منهم وقد نفى كل من الموظفين الثلاثة معرفتهم بتلك التحويلات التي تبين انها أحيلت من حسابات العملاء الثلاثة إلى حساب عميل آخر، وقد دلت التحريات التي قام بها الوكيل المساعد لشؤون الأمن الجنائي اللواء عبدالحميد العوضي وفريق من المحققين أن شخصا ما حصل بطريقة ما على كلماتهم السرية وقام بعمليات التحويلات المالية الثلاث وبالرجوع إلى كمبيوتر السحب الآلي لمعرفة من هو الشخص الذي قام بسحب المبلغ كانت المفاجأة أن من قام بعمليات السحب وبعد طبع صوره تبين انه مبرمج كمبيوتر لبناني سبق له العمل في البنك وتحديدا في برمجة أجهزة كمبيوتر مما مكنه سابقا من الاطلاع والتعرف على حساب الصرافين الثلاثة وأصحاب الحسابات محل السحب علما بان الحساب المحول له المبالغ المسروقة تبين أنه حساب شقيق المتهم الذيحول له مبلغ 24 ألف وعليه تم القبض على المبرمج اللبناني وأحالته للتحقيق حيث اعترف بذلك وانه خلال قيامه بإعادة برمجة الصرافين الثلاثة تمكن من الدخول للأجهزة والحصول على الكلمة السرية لكل من أجهزة الصرافين دون علمهم والقيام بالدخول إلى حسابات بعض كبار العملاء وتحويل تلك المبالغ وأنه يمتلك بطاقة شقيق البنكية وهي التي استغلها في السحب على دفعات من أجهزة السحب الآلي وقال في اعترافاته انه صرف كامل المبلغ على سهرات حمراء وعدد من السفرات الخاصة وأحيل المبرمج اللبناني إلى النيابة العامة للتحقيق.
لابد من بيان المنظار القانوني لهذه الواقعة حيث نجد أن هناك فراغا تشريعيا في هذا المجال خاصة في قضايا النشر الالكتروني وقوانين جرائم الانترنت الخاصة باقتحام النظم وغيرها حيث يخلو التشريع الكويتي من أي عقوبات خاصة بجرائم الانترنت وربما ذلك راجع لحداثة هذا المجال الذي لم يتعد عمره سنوات قليلة وما يطبق حاليا على جرائم الانترنت هو القانون الجزائي مثل السرقة المنصوص عليها في هذا القانون ويعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد على ثلاث سنوات، وإذا كانت نصبا يعاقب بعقوبة النصب المدرجة في قانون العقوبات.
هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كان التحري والإرشاد وشهادة الشهود في العصر السابق كافية لإقناع القاضي بارتكاب المتهم للجريمة العادية مثل السرقة وغيرها أما الان ونحن بصدد جريمة الكترونية فيصعب بشدة الارتكاز على الأدلة التقليدية السابقة فقط بل يجب أن يصاحبها دلائل فنية ترتبط كما هو واضح من عرض الجريمة السابقة بعلاقة الجاني أو المتهم بجهاز الحاسب الآلي المستخدم في ارتكاب الجريمة او من خلال حسابه الخاص ورقمه السري المسجل على الانترنت، لذلك فان الوقت قد حان أصبح لازما على المشرع الكويتي إدخال وتعديل بعض النصوص الجزائية لكي تتوافق في تتبع وملاحقة وضبط مرتكب الجرائم الالكترونية والتكنولوجية لضمان وجود استخدام آمن يمكن من الانتفاع بالانترنت وغير ذلك من وسائل الاتصال الحديثة بصورة محاطة بقواعد السلامة والعقوبة فضلا عما يتطلبه هذا من توضيح فني وعملي للسادة القضاه ووكلاء النيابة والشرطة في مجالات التكنولوجيا ومنها إدارات مكافحة جرائم الانترنت وغيرها كما يجب أن يحتوي الدليل التدريبي على مناهج قانونية تقنية وفنية وعملية تساعد هؤلاء على فهم إجراءات التكنولوجيا في ضبط الجريمة الالكترونية والتطبيق الأمثل للقوانين التي تجرم الاعتداء الاثم على وسائل الاتصالات المختلفة.
إلا أن مكافحة الجرائم الالكترونية يجب أن تتم عبر تعاون دولي يقوم على أساس تنسيق جيد ومساعدة متبادلة على جميع المستويات وإصدار عدة قوانين جديدة حتى نواكب كل ما هو جديد ومستخدم في عالم الاتصالات.

خفر السواحل ينقذ 6 وافدين تعطل طرادهم في عرض البحر

كتبت النجاة لـ 6 وافدين من الجنسية الايرانية بعد ان تعطل طرادهم اثناء رحلة بحرية بالقرب من جزيرة عوهة بعد أن أنقذهم رجال خفر السواحل الذين بذلوا جهدا كبيرا في عملية البحث عن الوافدين الإيرانيين بعد أن أرسلوا عدة رسائل استغاثة قبل أن ينقطع جهاز البث اللاسلكي الذي يمتلكونه في طرادهم بعد أن غمرت المياه نصف سطحه.
وقال مصدر امني ان بلاغا ورد الى غرفة عمليات الداخلية من مجموعه من الإيرانيين يفيدون بتعطل طرادهم بالمياه المجاورة لجزيرة عوهة وعليه تمت احالة البلاغ الى رجال خفر السواحل الذين استطاعوا تحديد مكان المبلغين عن طريق الاقمار الصناعية وكشف مكانهم والوصول اليهم في الوقت المناسب، واضاف المصدر ان رجال خفر السواحل قاموا بسحب الطراد الى اليابسة وتسجيل الواقعة في تقرير خاص واسماء الاشخاص الذين تبين انهم كانوا في رحلة صيد للاسماك.

● عبدالله قنيص

العمر يكرِّم وكيل ضابط لـ «شجاعته»

اللواء غازي العمر مكرما المطيري

استقبل وكيل وزارة الداخلية الفريق غازي عبدالرحمن العمر صباح أمس، وبحضور مدير عام الادارة العامة لخفر السواحل اللواء جاسم الفيلكاوي ومساعده اللواء عبدالله جاسم القناعي، وكيل ضابط حمود مشعل المطيري من مرتبات الادارة العامة لخفر السواحل.
وقد شكر الفريق العمر وكيل الضابط حمود مشعل المطيري على ما قام به من عمل رائد ونبيل يتصف بالشجاعة وعمق الانتماء في إحباط إحدى الجرائم.
وأكدا أن هذا التكريم يأتي تجسيدا لمبدأ أن المصلحة العامة هي الأساس وتكريسا لأن كل مواطن خفير.
من جانبه، توجه اللواء الفيلكاوي بالشكر والتحية للقيادة العليا لوزارة الداخلية على هذه اللفتة الكريمة التي تبرز روح الأسرة الواحدة التي تضم جميع منتسبي المؤسسة الأمنية.
كما أعرب وكيل ضابط حمود المطيري عن عميق امتنانه للقيادة العليا لوزارة الداخلية على هذا التكريم.

سقوط شابين بربع كيلو مخدرات بالرميثية

تمكن رجال إدارة مكافحة المخدرات من القبض على شابين من أرباب السوابق وبحوزتهم ربع كيلوغرام من المواد المخدرة في منطقة الرميثية.
وقال مصدر أمني ان معلومات وردت الى رجال مباحث مكافحة المخدرات عن نشاط شابين في ترويج المواد المخدرة بين الشباب، وعليه تم رصد الشابين بالقرب من أحد أفرع الجمعيات بمنطقة الرميثية يوم أمس الأول وبعد محاولة من المتهمين الهروب استطاع رجال المباحث إيقافهم وضبط بحوزتهم كمية من المواد المخدرة.

● عبدالله قنيص

تبرئة زوجين من النصب على مواطنة

أيدت محكمة الجنح المستأنفة برئاسة المستشار حسن الشمري حكم محكمة أول درجة القاضي ببراءة زوج وزوجته من تهمة النصب والاحتيال على مواطنة ببيعها «عقاراً حكومياً».
وقد وجه الادعاء العام للزوج تهمة التدليس على المواطنة بقصد إيقاعها في الغلط وإبقائها في الغلط الذي وقعت فيه لحملها على تسليم مال في حيازتها بأن باعها العقار (البيت الحكومي) المخصص له من قبل المؤسسة العامة للرعاية السكنية، بعقد بيع ابتدائي معلق على شرط صدور وثيقة تملك من الدولة باسمه «حتى يقوم بنقل وثيقة الملكية» أمام الجهات المعنية باسم المجني عليها.
إلا أنه وبعد صدور وثيقة التملك باسمه وباسم زوجته من إدارة التسجيل العقاري بوزارة العدل بناء على إخطار المؤسسة العامة للرعاية السكنية قام ببيع العقار لزوجته وترتب على استعمال تلك الطريقة الاحتيالية تسليم المال للمتهم الأول.
وقد اشتركت الزوجة مع زوجها في ارتكاب جريمة النصب قبل وقوعها عن طريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفقت معه على بيع العقار آنف الذكر عليها وتسجيله باسمها وساعدت الزوج على تغيير ذلك الاتفاق بأن قبلت شراء ذلك العقار فوقعت مع علمها ببيعه للمجني عليها مسبقا فوقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة. وحضر أمام المحكمة دفاع الزوجين المحامي حسن العجمي ودفع بالخطأ في الإسناد لأن عقد البيع المعلق على شرط واقف والمحرر فيما بين المجني عليها ووكيل الزوج والمؤرخ 1996/6/5 لم تكن المتهمة الثانية «الزوجة» طرفا فيه، فلم يكن له صفة بعقار التداعي، ومن ثم فإن الزوجة لم يتصل اسمها من الناحية القانونية بعقار التداعي إلا بمناسبة إصدار وزارة الإسكان لوثيقة التملك للمتهمين بوصفهما أسرة تستحق الرعاية السكنية المكفولة من الدولة.

● مؤمن المصري

سوالف أمنية

alsraeaa@live.com
لواء شرطة متقاعد حمد السريع

الإشاعة

بيننا وبين اخواننا في دولة الامارات العربية روابط كبيرة لا ينكرها اي جاحد، فالشيخ زايد رحمة الله عليه يزعل ويغضب لأي شيء يمس الكويت وكان رحمة الله عليه يحرص على ان يعزف السلام الوطني الكويتي قبل السلام الوطني الاماراتي في المدارس اعترافا منه بمواقف دولة الكويت ومواقف حكامها تجاه شقيقتهم دولة الامارات.
اليوم يثار الكثير من اللغط في الصحف الكويتية والاماراتية حول ضبط شبكة اماراتية تنوي قلب نظام الحكم في الامارات العربية وان الشبكة تضم العديد من الشخصيات الدينية من اهل الامارات ومن مصر وفلسطين وسورية بالاضافة الى تورط شخصيات نيابية كويتية.
تساؤلات الشارع الكويتي كثيرة فهل ما يثار من احاديث صحافية صحيح فاذا كان كذلك من هم المتورطون وما تهمهم وهل وصلت الى وزارة الخارجية او الداخلية اية مراسلات بهذا الشأن.
نعلم ان اشتراك او ارتكاب اي مواطن كويتي في عمل اجرامي خارج دولة الكويت وعند المطالبة به لا يمكن تسليمه الا بعد عرض أمره على النيابة العامة ومن ثم المحكمة.
وزارة الداخلية لم تصدر بيانا تنفي او تؤكد ما يثار بالصحف كما ان من اثيرت حولهم الاقاويل لم ينفوا الخبر والمواطن هنا اصبح لديه اعتقاد بان ما يثار شيء مؤكد.
انا شخصيا لا اتمنى أن يكون ذلك صحيحا لسببين الاول سمعة بلدي الكويت ووضعها ووضع الشعب الكويتي المتواجد طوال الوقت على الاراضي الاماراتية كسواح ونظرة الشعب الاماراتي لهم وهم يرون ان البعض منهم يتدخل في شؤونهم الداخلية لقلب نظام الحكم في بلدهم والسبب الثاني الا نصاب بصدمة ونحن نطالب بوحدة خليجية ويظهر اشخاص من بيننا ينسفون هذا الطموح.
اعيد مرة اخرى على وزارة الخارجية او الداخلية ان تظهر اية مراسلات وصلتها بهذا الشأن وتعرضها على النيابة العامة لتأخذ اجراءاتها القانونية او انها تخاطب دولة الامارات العربية لترسل اية خطابات بها اتهامات للمواطنين الكويتيين او تطلب منها ان تنفي ما يثار بالصحف حتى يبرأ الشعب الكويتي من اشتراك بعض مواطنيه في محاولة الانقلاب على الحكم في الامارات.

وفاة مواطن ثلاثيني في بناية مهجورة بحولي وسط شكوك بأن الوفاة كانت لأسباب جنائية

رجال الأدلة الجنائية يعاينون الغرفة التي كان يقطنها الضحية (هاني عبدالله)

امر وكيل نيابة حولي بتصنيف قضية وفاة مواطن داخل بناية مهجورة في محافظة حولي بـ «جريمة قتل» وتمت احالة جثته الى الطب الشرعي بعد وجود ابر مشبوهة بالقرب من سريره حيث عثر عليه متوفي.
وقال مصدر امني ان بلاغا ورد الى غرفة عمليات الداخلية مساء اول من امس من مواطن يفيد بوجود شخص متوفى داخل بناية مهجورة في منطقة حولي وعليه توجه مدير امن حولي العميد غلوم حبيب وقائد المنطقة العقيد محمد الموزيري ومدير المباحث العقيد عبدالرحمن الصهيل والمقدم وليد الفاضل وضابط مباحث النقرة النقيب عمار ثابت وتبين ان المتوفى (38 عاما) وقد مر على وفاته نحو ثلاثة ايام وفق ما أفاد به رجال الأدلة الجنائية لحظة معاينة الجثة، واتضح من خلال مراجعة هوياته الثبوتية انه من ارباب السوابق، وافاد المبلغ ـ وهو احد اقارب المتوفى ـ بأنه دائما يزور قريبه لتقديم المساعدات له، خصوصا بعد ان اتخذ البناية المهجورة مكانا يقيم فيه منذ أشهر، وتم رفع الجثة واحالتها للطب الشرعي لمعرفة اسباب الوفاة خصوصا بعد تشوه ملامح وجسد المتوفى بمرور ايام على وفاته. وافاد المصدر بأنه تم التحفظ على هاتف المتوفى واخراج برنت بآخر الاتصالات التي اجراها والتحقيق مع المتصلين ومعرفة العلاقة التي تربطهم معه. واضاف المصدر ان التحريات الاولية تشير الى ان هناك شبهة جنائية وراء الوفاة لذا صنفها وكيل النيابة «جريمة قتل» وسجلت قضيه وجار تتبع خيوط الجريمة وانتظار تقرير الطب الشرعي.

● هاني الظفيري ـ عبدالله قنيص

الحشاش: السرعة سبب أخطر الحوادث

أكد مدير إدارة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي ومدير إدارة الإعلام الأمني بالإنابة بوزارة الداخلية العقيد عادل الحشاش ان الأبحاث والدراسات توضح بشكل قاطع ان أخطر الحوادث المرورية تنجم عن تجاوز السرعة المقررة أي السير بسرعة فوق المعدل.
وأوضح انه إيمانا من وزارة الداخلية بخطورة ذلك فقد قامت إدارة الإعلام الأمني بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك بإطلاق حملة «خفف واحسبها صح» لبيان مخاطر تجاوز السرعة المقررة بالنسبة للإخوة المواطنين والمقيمين الكرام، وهي الحملة التي تلاقي نجاحا متميزا وتشمل محافظات الكويت الست بالتعاون والتنسيق مع الإدارة العامة للمرور.
وأشار العقيد الحشاش الى ان إدارة الإعلام الأمني قامت بطبع بروشور توعوي يبين قانون المرور الخاص بتجاوز السرعة وتقوم بتوزيعه دوريات الإدارة العامة للمرور ويشدد على ان من يقود مركبته بسرعة فوق المعدل يتعرض للعقوبة التي نص عليها القانون والتي تشمل الحبس لمدة تصل الى 3 أشهر والغرامة التي تبلغ 100 دينار، بالإضافة الى تسجيل 4 نقاط للمخالفات المباشرة وفقا لنظام نقاط المخالفات، كما يجوز سحب رخصة القيادة او ترخيص تسيير المركبة أو حجزها.
وذكر العقيد الحشاش ان البروشور يتضمن نصائح لقائدي السيارات من بينها القيادة في نطاق الحد المقرر للسرعة، وتخفيف السرعة قبل دخول المنحنيات أو المنعطفات وكذلك تخفيفها في حالة رداءة الطقس وانخفاض مستوى الرؤية الى الحد الذي يمكن لقائد المركبة الوقوف بسرعة إذا برز مصدر خطر او احتمال وقوع حادث.
وحذر العقيد الحشاش من أن مسافات إيقاف المركبة تختلف اختلافا جذريا حسب السرعة، فالمسافة التي تحتاجها مركبة بسرعة 50 كيلومترا في الساعة لكي تقف تبلغ 15 مترا، ولكن هذه المسافة تتضاعف 4 مرات لتصبح 60 مترا في حالة تضاف السرعة ووصولها الى 100 كيلو في الساعة.
وشدد العقيد الحشاش على أهمية الالتزام بحدود السرعة التي تعد أساسا للانضباط المروري للحد من وقوع الحوادث وتأمينا لسلامة قائدي المركبات ومرافقيهم، وان وزارة الداخلية ستواجه بحزم اي مظاهر سلبية مرورية، مشيرا الى ان حملة «خفف واحسبها صح» تأتي في إطار سلسلة من الإجراءات الأمنية والمرورية التي يتم اتخاذها حماية لأبناء المجتمع في ظل تصاعد حالات الوفيات بسبب الحوادث المرورية استنادا الى الإحصاءات الصادرة عن الإدارة العامة للأدلة الجنائية.
وأوضح أن إدارة الإعلام الأمني ومن خلال دورها التوعوي لمجمل القضايا الأمنية والمرورية تعمل جاهدة على وضع العديد من الخطط والحملات التوعوية الإعلامية من أجل سلامة الجميع.
واختتم مدير إدارة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي ومدير إدارة الإعلام الأمني بالإنابة، مؤكدا ان الدور التوعوي الأمني والمروري الذي تقوم به إدارة الإعلام الأمني يحظى بدعم ومساندة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود ووكيل وزارة الداخلية الفريق غازي العمر نظرا لما يمثله هذا الدور من أهمية بالغة في الإستراتيجية الأمنية والخطط المستقبلية لوزارة الداخلية.

العقيد عادل الحشاش

رجال الأمن يحيطون بموقع الجريمة